دراسة

بعنوان: " عودة إلى – مربّع- التصويت"

حول

ظاهرة"التصويت غير المقصود" وارتباطها بأخطاء تصميم ورقة التصويت وقرار عدم إتاحتها للناخبين قبل يوم الاقتراع في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي - تونس 2011 -

إنجاز:

***هادي طرابلسي**

تونس في 25 جويلية2012

***أكاديمي تونسي و مدرب –نصف اعتماد – معتمد من برنامج بريدج ومدير تدريب سابق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات**

ملخّص:
تتناول هذه الدراسة تحليل نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي من حيث ارتباطها بنوع من التصويت أسميناه بـ " تصويت غير مقصود" (non intentional vote) قد لا يعبر عن خيار الناخب بقدر ما هو تصويت وقع احتسابه وفق القانون وبطرق شرعية لمرشحين استفادوا من اختلاط الأمر على عدد من الناخبين في اختيار مربع التصويت. تولّدت هذه الظاهرة على أخطاء في تصميم ورقة التصويت و على قرار إدارة الانتخابات حجبها على الناخبين قبل الانتخابات وضعف التثقيف الانتخابي وارتبطت كذلك بمستوى الأميّة في الدوائر خصوصا في غياب آليات اصطحاب الأميّين وإرشادهم. نقتصر في هذه الدراسة على إبراز الظاهرة بالاعتماد على نتائج الانتخابات، نبرز مدى ارتباطها بتصميم ورقة التصويت ومن خلال تحليل إحصائي لنتائج القائمات الحاصلة على مقعد وحيد نقدم مقاربة لاحتساب هذا النوع من التصويت ومدى ارتباطه بنسبة الأصوات غير الصحيحة في كل من الدوائر المعنية . وتشمل محاور الدراسة ما يلي:
- في البداية نقدم بإيجاز الظروف التي أدت لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي –تونس2011 - والنصوص المنظمة لها والتعريف بالإدارة الانتخابية والتصميم المعتمد لورقة التصويت والتعريف بظاهرة "التصويت غير المقصود" المرتبطة بالتصميم.
- نقدم حيثيات تصميم ورقة التصويت وطريقة عرضها في مجال تثقيف الناخبين ومجمل العوامل التي أدت إلى اختيار شكل الورقة الذي تم استعماله وندرس هذا الخيار من حيث مطابقته للمواصفات الفنية لورقة الاقتراع في علاقة بإتاحة الاقتراع وتسهيل التعبير بوضوح عن خيارات الناخبين.
- نقدم تحليلا إحصائيا كميا لإثبات وجود ظاهرة "التصويت غير المقصود" في عدد من الدوائر بدراسة درجة اختلاف وتشتت نسب التصويت للقائمات المعنية خارج" دائرة النجاح" وداخلها
- نقترح طريقة للتقدير الكمّي لعدد الأصوات التي تم احتسابها على أساس ظاهرة "التصويت غير المقصود" من خلال مقاربة تعتمد المتوسط الحسابي ومؤشرات التشتت لنسب الأصوات التي تحصلت عليها القائمات المعنية خارج الدائرة التي حصلت فيها على المقعد الوحيد حيث وردت في تصميم ورقة التصويت مباشرة على يمين القائمة الحاصلة على نسب التصويت الأكثر ارتفاعا.
- نقارن النّسب التقديريّة لهذا النوع من التصويت التي حصلنا عليها مع نسب الأصوات غير الصحيحة في الدوائر المعنية وقد أدّت هذه الطريقة وفقا للتحليل الإحصائي القائم على الانحدار الخطي (linear regression) إلى استنتاج كمي لدرجة الارتباط بين هذين الظاهرتين وقد توصلنا إلى صيغة رياضية للعلاقة بين نسب " التصويت غير المقصود" ونسب الأصوات غير الصحيحة في الدوائر المعنية بالدراسة..
- نعيد توزيع المقاعد على أساس ما قدرنا أنه تصويبا لخيارات الناخبين من خلال إعادة توزيع الأصوات بافتراض "قصدية الناخب من التصويت أي ما أسميناه " تصويتا مقصودا مفترضا" (supposed intentional vote) لإبراز تأثير الأخطاء المرتبطة بتصميم ورقة الاقتراع على النتائج وعلى درجة التمثيلية في المجلس المنتخب التي من المفترض أن تكون مرتبطة بالخيارات الحقيقية للناخبين. . ويكتسي هذا التصحيح "النظري"أهمية كبرى في أي دراسة دقيقة لاتجاهات الناخبين في كل دائرة.
- نناقش أخيرا طرحا نقديا لهذه المقاربة التي لا تأخذ بكثير من الاهتمام اعتبارات التصويت المحلية حيث تحظى بعض القائمات بثقل انتخابي تفاضلي موضعي محلي داخل الوطن قد يقلل من القيمة الكمية لاستعمال معدلات التصويت والتشتت على مستوى مجموعة من الدوائر. يتم هذا النقاش من خلال مثال واقعي من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي نفسها.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز قيمة إحدى العمليات المهمة في الانتخابات وهي تصميم ورقة الاقتراع بما لا يدع مجالا لاختلاط الأمر على الناخب في التعبير عن خياره بوضوح من جهة ومن جهة أخرى التنبيه إلى ضرورة تضمين إطلاع الناخبين على ورقة التصويت في عمليات التثقيف . من المهم كذلك تطوير أدوات ضمان عدم التلاعب والغش المرتبط بورقة التصويت لتسهيل اتخاذ قرار إتاحة الورقة للناخبين على مسؤولي الانتخابات المترددين.

ملاحظات وإسداء شكر :
- تم التطرق لموضوع هذه الدراسة إثر نقاش مستفيض وبناء مع الخبير والمستشار الدولي للانتخابات عماد يوسف(Emad Yousef) في دورة تدريب المدربين – لبرنامج بريدج- التي تم تنظيمها من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس في شهر ماي2012 بمدينة الحمامات بتونس.وقد اقترح السيد عماد يوسف على المشاركين دراسة هذا الموضوع - وقد كنت من ضمنهم- مسديا إلينا ملاحظات دقيقة وتوضيحات حول شكل الدراسة فشكرا جزيلا له.
- شكرا لخبيرتي البرنامج أيضا ألكسندرا هوفلاك(Alexandra Hovelacque) و فرناندا لوبيز(Fernanda Lopes) التين ساهمتا في تدريبينا في هذه الدورة.
- كل الشكر والامتنان لمستشاري برنامج الأمم المتحدة بتونس خصوصا فنسنت داكروز(Vincent Dacruz) لتعاونه الدائم.
- استفدت من الإطلاع على ورقة قيمة حول هذا الموضوع كان قدمها الخبير ومحلل الانتخابات الدولي في بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات كزافيي نوك (Xavier Noc) وكنا قد تناقشنا نقاشا سريعا حول الموضوع إثر إعلان نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في نهاية شهر أكتوبر 2011 فشكرا جزيلا له.
- كل الأرقام الواردة في هذه الدراسة أخذت استنادا على الإحصائيات التي وردت في تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الصادر في 22 فيفري2012 بالرائد الرسمي التونسي والمتاح على موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات www.isie.tn

هادي طرابلسي

الفهرس

1- تقديم عام لانتخابات المجلس التأسيسي

1-1- الإطار العام 3

1-2- إدارة الانتخابات 3

1-3- النظام الانتخابي 4

1-4- تحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد - 5

1-5 - توزيع الناخبين حسب طريقة التسجيل وأثره على التثقيف الانتخابي 5

2- تصميم ورقة التصويت

2-1- خصائص فنية 6

2-2- - توزيع أعداد قائمات المرشحين وصعوبات التصميم 7

2-3- قرار حجب ورقة التصويت و أثره 8

3- ظاهرة التصويت " غير المقصود"

3-1- - ظهور نتائج غير متوقعة مرتبطة بالتصميم 9

3-2- إثبات الظاهرة من خلال دراسة التشتت في نسب الأصوات 10

3-3- - مقاربة إحصائية لاحتساب "التصويت غير المقصود" 13

3-4- إعادة توزيع الأصوات "نظريا" 13

3-5 - إعادة توزيع المقاعد " نظريا" 16

3-6- دراسة الارتباط بين نسبة "التصويت غير المقصود" ونسبة الأصوات غير الصحيحة 17

4- دراسة نقدية لمقاربة الإثبات و التقدير الكمّي لظاهرة التصويت غير المقصود

4-1- الطرح النقدي 18

4-2- دفع الطرح النقدي 18

5- خاتمة واستنتاجات 19

1- تقديم عام لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي - تونس 2011 -

1-1- الإطار العام

- قام الشعب التونسي بثورة تاريخية في 14 جانفي 2011 حصل على أثرها فراغ تشريعي و تنفيذي بهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي و تم الاعتماد على الفصل 57 من الدستور السائد حيث تولى رئيس مجلس النواب آنذاك السيد فؤاد المبزع رئاسة الجمهورية التونسية بصفة مؤقتة وقد أمضى هو على كل المراسيم المتعلقة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بعد أن ألغي العمل بالدستور التونسي المعروف بدستور 1959 .

- تم في 18 فيفري 2011 إصدار مرسوم عدد 6 لسنة 2011 يتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي بصفة هيئة عمومية مستقلة تتعهد بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي و اقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة كما ورد في الفصل 2 من المرسوم. طالب أعضاء الهيئة بحل الحزب الحاكم و حل مجلس النواب ومجلس المستشارين و ساندهم الشعب التونسي في اعتصام مشهود يوم 25 فيفري 2011 سمي اعتصام القصبة 2 تم على أثره إقالة الحكومة المؤقتة بعد استقالة الوزير الأول آنذاك محمد الغنوشي و نادت قطاعات عريضة من الشعب التونسي بمجلس تأسيسي وطني منتخب .

- تم في 23 مارس 2011 إصدار مرسوم عدد 14 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية تم التنصيص في فصله الثاني على حل مجلس النواب و مجلس المستشارين و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و المجلس الدستوري تم ذلك كله بناء على إرادة الشعب التونسي كما ورد في حيثيات المرسوم الذي ربط في فصله الأول نهاية الفترة المؤقتة بانتخاب مجلس وطني تأسيسي انتخابا عاما حرا مباشرا و سريا .

1-2- إدارة الانتخابات

- تم في 18 أفريل 2011 إصدار مرسوم عدد 27 لسنة 2011 يقضي بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي .

- تشرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و تسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية و تعددية و نزيهة و شفافة كما ورد بالفصل 2 من المرسوم . تعتبر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجهة الوحيدة المسؤولة عن الانتخابات .وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و الإداري غير أن كل عملياتها المالية تكون خاضعة للرقابة اللاحقة.

- تتألف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من ستة عشر عضوا تم انتخابهم على اثر ترشيح محدد بالفصل الثامن من المرسوم عدد27 لسنة 2011 من قبل أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وتم انتخاب رئيس الهيئة ونائبه والكاتب العام بأغلبية أصوات أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وفق ما ينص عليه الفصل التاسع من المرسوم عدد27 لسنة 2011.

-لا يمكن لأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ان يكونوا أعضاء في الحكومة ولا يشغلون مناصب في الإدارة المحلية والمؤسسات العمومية كما لا يمكنهم ان يكونوا مرشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي ويجب أن يتميزوا بالاستقلالية والنزاهة ولا يجوز أن ينتمي أي منهم إلى حزب سياسي ولا تتدخل أي جهة كانت بأعمال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. .

-تضم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هيئات فرعية في كل الدوائر الانتخابية وعددها سبع وعشرون دائرة داخل التراب الوطني وستة دوائر خارج التراب الوطني .تضم كل هيئة فرعية أربعة عشر عضوا (14) تمت تسميتهم من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على اثر فتح باب الترشح للمواطنين في الولايات الداخلية وفي الخارج. اغلب أعضائها كوادر تعمل في المجال القانوني الحقوقي وفي حقل التعليم وأخرى متخصصة في تقنيات التصرف المالي والإعلامية ولكل هيئة فرعية رئيس وكاتب عام تمت تسميتهم من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. شكلت الهيئات الفرعية بموافقة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وحدات محلية للانتخابات في المعتمديات تساعد في الإشراف على الانتخابات.

- كانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤقتة بحكم القانون ولم يتسن لها تكوين جهاز إداري تنفيذي واضح ولا يوجد لديها مدير تنفيذي وكان الأعضاء يقومون بمهام تنفيذية ويختارون طاقمهم الإداري المساعد لهم حسب المهام الموكلة لهم وقد أدى ذلك إلى وجود أقسام مستقلة في الهيئة مثل قسم الشؤون الإدارية والمالية وقسم التكوين وتطوير الكفاءات (التدريب) و قسم الشؤون القانونية وقسم الهيكلة وقسم الإعلامية وقسم الإعلام وغيرها ويطلق عليها رسميا اسم لجان وقد كان عملها متفاوتا من حيث النجاعة و يتم بدون تنسيق كبير

- تولى عضوان فقط من الهيئة مهمة تصميم ورقة التصويت ولم يقع إطلاع المختصين وباقي الأعضاء على التصميم النهائي وكان يسود اعتقاد عام لدى أغلب أعضاء الهيئة أن ورقة التصويت يجب أن تكون سرية ولا يجوز إظهارها للموظفين فضلا عن الناخبين

3-1- النظام الانتخابي

- تم في 10 ماي 2011 إصدار مرسوم عدد 35 لسنة 2011 يتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وهو قانون مرجعي في الانتخابات و يتضمن 80 فصلا وهو مقسم لخمسة أبواب وهي باب الناخب وباب الترشح و باب الاقتراع و باب الإعلان عن النتائج و باب الجرائم الانتخابية وتم تعديله بمرسوم عدد 72 الصادر في 3 أوت 2011

- جرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011

- خضعت هذه الانتخابات لنظام القائمة النسبية. ويمكن للقائمة أن تكون قائمة حزبية أو تابعة لإتلاف أحزاب أو متكونة من مستقلين. ويتم تسمية أعضاء قائمات المرشحين على أساس التناوب العمودي بين النساء والرجال بالتناصف بيت الجنسين داخل كل قائمة ويكتسي ترتيب المرشحين داخل القائمات أهمية كبرى بالنسبة لنجاح المرشح في الاقتراع.

- في كل دائرة يسند في مرحلة أولى إلى القائمة عدد مقاعد بعدد المرات التي تحصلت فيها على الحاصل الانتخابي في الدائرة وهو حاصل قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة وفق صيغة "هير ". فإذا بقيت مقاعد لم توزع على أساس الحاصل الانتخابي فانه يتم توزيعها في مرحلة ثانية على أساس أكبر البقايا على مستوى الدائرة دون اعتبار نسبة حسم.

- حصل جدل في مسألة احتساب الأوراق البيضاء ضمن عدد الأصوات الصحيحة الذي يستعمل للحصول على الحاصل الانتخابي حيث كان اللفظ الذي استعمل في القانون الانتخابي هو عدد الأصوات المصرح بها وتم حسم هذه المسألة أمام المحكمة الإدارية التي رجحت عدم احتساب الأوراق البيضاء للوصول للحاصل الانتخابي.

- قدمت قائمات المرشحين في كل دائرة انتخابية إلى الهيئة الفرعية للانتخابات في الآجال التي حددتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ويحتوي ملف الترشح وجوبا تصريحا يتضمن تسمية القائمة وبيان أسماء المرشحين مرفقا بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية لكل مرشح وحصلت كل قائمة على رمز.

- جرت الانتخابات بواسطة أوراق تصويت موحدة خاصة بكل دائرة انتخابية ويوم الاقتراع يدلي الناخب ببطاقة التعريف الوطنية ويتناول بنفسه ورقة تصويت ويدخل الخلوة وجوبا ويتم التصويت بوضع علامة (x) أمام القائمة التي يختارها و يمضي الناخب بسجل الناخبين أمام اسمه ولقبه ويحبر إصبع السبابة ليده اليسرى.

- بعد تعديله أصبح القانون الانتخابي يشدد على منع التصويت بالوكالة وبالتالي لم يتم إقرار أي إجراء خاص بتسهيل تصويت الأميين أو إرشادهم في حين تم التنصيص على إمكانية استصحاب المعوقين غير القادرين على القيام بالتصويت بأنفسهم ضمن شروط مشددة.

4-1- تحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد -

- تم تحديد الدوائر الانتخابية و توزيع المقاعد بكل دائرة على قاعدة مقعد لكل 60000 ساكن و يسند مقعد إضافي لكل دائرة كلما تبين بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لها أن عملية ضبط عدد المقاعد تفضي إلى بقية تفوق 30000 ساكن.كما يسند مقعدان إضافيان للولايات التي يقل عدد سكانها عن 270000 ساكنا و مقعد إضافي للولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 270000 و 50000 ساكن .

- تم إحداث 27 دائرة انتخابية على عدد ولايات الجمهورية التونسية مع اضافة دائرة بولاية تونس و دائرة بولاية صفاقس و دائرة بولاية نابل عملا بمقتضيات الفصل 33 من مرسوم عدد 35 لسنة 2011 الذي نص أن لا يتجاوز عدد المقاعد في كل دائرة 10 مقاعد .

الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد
تونس1	9	سوسة	10	شمال فرنسا	5
تونس2	8	المنستير	9	جنوب فرنسا	5
أريانة	8	المهدية	8	الأمريكيتان و بقية دول أوروبا	2
منوبة	7	القصرين	8	إيطاليا	3
بن عروس	10	سيدي بوزيد	8	ألمانيا	1
بنزرت	9	قفصة	7	الدول العربية وبقية دول العالم	2
نابل1	7	توزر	4	المجموع العام	217
نابل2	6	صفاقس1	7		
زغوان	5	صفاقس2	9		
باجة	6	قابس	7		
الكاف	6	مدنين	9		
سليانة	6	تطاوين	4		
جندوبة	8	قبلي	5		
القيروان	9	المجموع داخل الوطن	199		

جدول عدد1 : توزيع المقاعد داخل التراب الوطني وخارجه

5-1 - توزيع الناخبين حسب طريقة التسجيل وأثره على التثقيف الانتخابي

ينقسم التسجيل الذي تم اعتماده في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الى نوعين وهما :

- تسجيل آلي تم اعتمادا على بيانات قاعدة المعطيات الخاصة ببطاقة التعريف الوطنية و معطيات الحالة المدنية و معطيات خاصة بالسلك النشيط وهم ناخبون محتملون مسجلون آليا وتم تخصيص مكاتب اقتراع خاصة بهم.

- تسجيل إرادي تم أثناء الفترة المعلن عنها للتسجيل بين 11 جويلية 2011 الى 14 أوت 2011 و تتطلب هذه العملية حضور المواطنين شخصيا لمراكز التسجيل من أجل الاطلاع على مراكز الاقتراع التي يرجعون بالنظر إليها حسب العناوين التي يصرحون بها أثناء عملية التسجيل .أتيح كذلك نوع من تحيين التسجيل داخل نفس الدائرة بناء على مطلب يقدم الى الهيئات الفرعية إضافة إلى التسجيل الاستثنائي بانتفاء الموانع ضمن أجال تصل إلى حد 10 أيام قبل يوم الاقتراع .

- قامت الأحزاب والمرشحون المستقلون بحملات انتخابية يقع التركيز فيها بصفة متفاوتة على طرق التصويت و كانت موجهة أساسا للناخبين المحتملين المسجلين إراديا الذين كانوا يحملون وصولات تسجيل وكان هذا النوع من المسجلين أكثر حماسا لمعرفة تفاصيل عملية الانتخاب.

- شكلت صعوبات التعرف على عدد الناخبين الفعليين المسجلين آليا وتوزيعهم الجغرافي وهم في الغالب من قرروا المشاركة في الانتخابات في زمن متأخر نسبيا مشكلا حقيقيا للإدارة والأحزاب ولم يمكن من إنجاز برنامج دقيق للتثقيف الانتخابي موجه لهم.

- لا يبدو الفرق جليا بين الفئتين من الناخبين من حيث تمكنهم من الطريقة الصحيحة للتصويت خصوصا إذا اعتمدنا عدد الأوراق الملغاة والبيضاء في كلا النوعين من المكاتب أي المخصصة لكل فئة غير أن ارتباط ظاهرة " التصويت غير المقصود" بنوع التسجيل لم تدرس بعد ولن يكون مجالها هذه الدراسة في الوقت الحاضر.

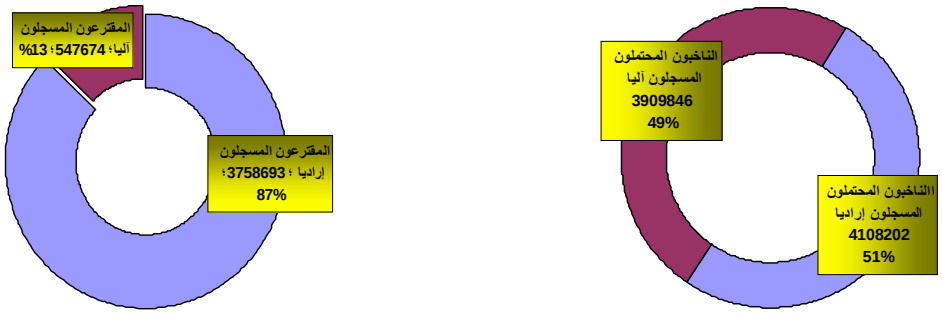

رسم بياني عدد1 : توزيع الناخبين المحتملين والفعليين بحسب طريقة التسجيل

2- تصميم ورقة التصويت

2-1- خصائص فنية

- تم تصميم ورقة الاقتراع أفقيا على ورقة بيضاء بحجم A3 تقريبا وتحوي كل ورقة مجموعة من الجداول العمودية المتقاربة والمتوازية التي لا يفصل بينها أي خط سوى بياض الورقة و يحتوي كل جدول على أربعة أعمدة وعدد من الأسطر يكبر وينقص حسب عدد القائمات المرشحة الذي يتحكم بدوره في عدد الجداول على الورقة.

- كل سطر من جدول عمودي يمثل قائمة مرشحة حيث يوضع في العامود الأول عدد رتبي تحصلت عليه القائمة بالقرعة في عملية سابقة ثم رمز القائمة واسمها وفي العامود الأخير من كل جدول يوجد مربع الاختيار فإذا نظرنا إلى السطر الأول من اليمين نرى أولا رقما ثم رمزا ثم اسما ثم مربعا فارغا ثم بياضا ثم رقما جديدا وهكذا دواليك ولا يتبين الفصل بين الجداول العمودية.

- لا توجد أي خانة داخل ورقة التصويت تحمل أسماء المرشحين أو اسم رئيس القائمة وتمت الدعوة لتعليق قائمة أسماء المرشحين لكل قائمة خارج مكاتب الاقتراع ولكن هذا الأمر لم ينفذ بصفة جلية في معظم مكاتب الاقتراع.

- في ورقة التصويت هناك إشارة إلى كيفية التصويت مكتوبة في أعلى الورقة بعد التنصيص على نوع الانتخابات وتاريخها واسم الدائرة الانتخابية. الإشارة مكتوبة بخط عادي باللون الأحمر ولا تنص بوضوح على المكان المحدد لمربع

التصويت و تقول الإشارة : يختار الناخب قائمة واحدة ويضع علامة (X) داخل المربع المخصص لها. (انظر مثال ورقة التصويت بدائرة توزر 41 مقعدا)

صورة عدد1 : صورة لورقة تصويت فعلية خاصة بدائرة توزر

2-2- توزيع أعداد قائمات المرشحين وصعوبات التصميم

- مثل العدد الكبير لقائمات المرشحين في جل الدوائر تحديا حقيقيا في تصميم ورقة التصويت حيث بلغ العدد الأقصى 95 قائمة والأدنى 15 قائمة وقد أدى هذا التنوع العددي إلى صعوبات في تصور تصميم موحد ولائق بكل دائرة ويبدو أن مسألة إظهار كل أسماء القائمات بنفس القيمة الفنية وبنفس فنيات الكتابة وتلوين الشعارات استحوذت على اهتمام المصممين أكثر من اعتبارات الفصل بين القائمات وتوضيح مربعات التصويت للناخبين.

- تم قبول نهائي لـ 1662 قائمة مرشحين للانتخابات منهم 1518 قائمة داخل الوطن موزعة على 27 دائرة وتم تسجيل أكبر عدد لقائمات المرشحين بدائرة أريانة (95) وأدناها بدائرة قبلي (26)

- خارج الوطن تم تسجيل قبول نهائي لترشح 144 قائمة موزعة على ستة دوائر أعلاها بدائرة فرنسا الأولى (47) وأدناها بدائرة ألمانيا (15) ة

- تميزت أعددا القائمات بدرجة تشتت كبيرة حيث كانت المؤشرات داخل التراب الوطني كما يلي.:
  - المتوسط الحسابي لعدد القائمات (mean) = 60
  - المدى بين القيمة الأدنى والأقصى (range) = 69
  - الانحراف المعياري (standard déviation) = 15.91

وقد ساهم هذا التشتت الكبير لإعداد القائمات التي يجب إدراجها في ورقة التصويت في إرباك شديد للمسؤولين عن التصميم في غياب التعويل على متخصصين في هذا النوع من العمليات الانتخابية وفي ظل ضغوط الوقت وظروف الطباعة والهاجس الأمني والخوف من تسرب أوراق التصويت لجهات من الممكن أن تتلاعب بها.

- تميزت الانتخابات بحضور كبير لقائمات المرشحين المستقلين حيث أن نسبة القائمات المستقلة داخل الوطن بلغت 43 بالمائة

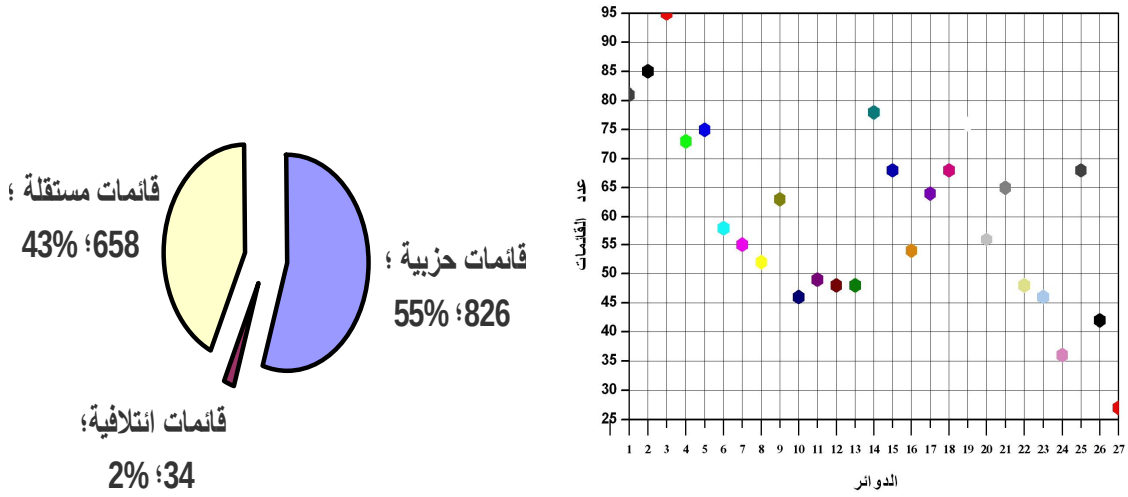

رسم بياني عدد 2: انتشار أعداد قائمات المرشحين حسب الدوائر (يمين) وتوزيعها حسب الصنف (يسار)

3-2- قرار حجب ورقة التصويت و أثره

- لم يقع عرض ورقة التصويت على الناخبين قبل الاقتراع وكان الرأي الغالب داخل إدارة الانتخابات هو تأمين الورقة وعدم تسريبها ولو على سبيل النموذج "التقريبي" مرجحين التحوط الشديد لتفادي التلاعب والغش.

-اكتفت حملات تثقيف الناخبين في وسائل الميديا بإظهار ورقة اقتراع غير حقيقية ولا تشبه في تفاصيلها الدقيقة ورقة الاقتراع التي تم استعمالها فيما بعد وتم التأكيد على مسألة وجوب أحادية الاختيار ووضع العلامة في المربع باعتبارها طريقة تصويت جديدة على الناخبين لم يجربها حتى من تعودوا التصويت في المرات السابقة فضلا عن العدد الكبير للناخبين الذين يصوتون لأول مرة.

- لم يقع طرح موضوع إمكانية الخطأ في تحديد مربع التصويت من طرف إدارة الانتخابات إلا ثلاثة أيام قبل يوم التصويت حين تسربت بعض الصور لأوراق التصويت في الدوائر الانتخابية خارج الوطن التي بدأ تصويت الناخبين في مكاتبها يوم 20 أكتوبر 2011 أي قبل ثلاثة أيام فقط من يوم الاقتراع داخل الوطن.

- على إثر اطلاعه على التصميم قام قسم التدريب في إدارة الانتخابات بنشر ورقة للتحذير من الأخطاء في اختيار مربع التصويت بالنسبة للناخبين و تم تذكيرهم بمكان المربع المخصص للقائمة وبإمكان التصويت بطرق أخرى خارج المربع تعبر عن خيار واضح ووحيد للناخب استنادا لدليل الإجراءات وبعث القسم للمدربين ولمسؤولي التثقيف والإعلام بالهيئة بنموذج التحذير التالي :

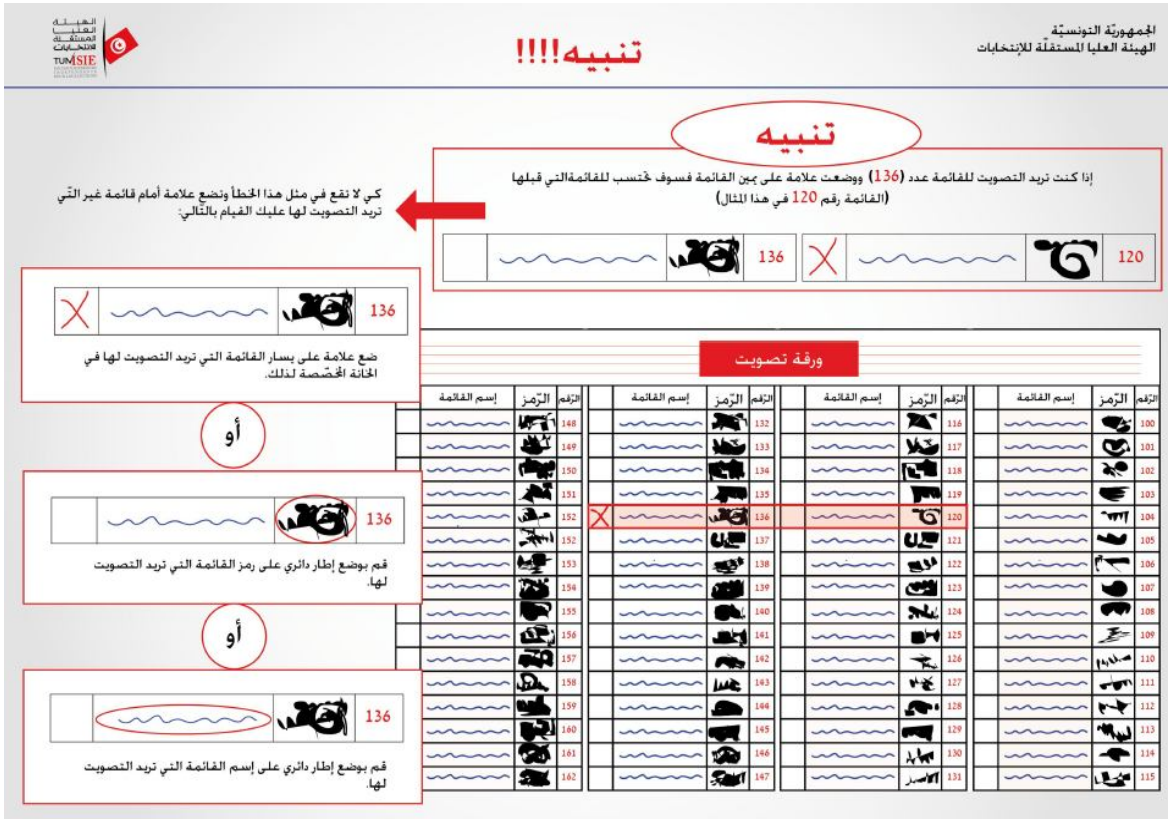

صورة عدد2 : صورة لإعلان أصدره قسم التدريب في الإدارة الانتخابية لتنبيه الناخبين أيام قليلة قبل يوم الاقتراع

3- ظاهرة" التصويت غير المقصود"

3-1- ظهور نتائج غير متوقعة مرتبطة بالتصميم

- تتمثل هذه النتائج في التالي:

أولا: حصول عدد من القائمات الحزبية على عدد معقول من الأصوات مكنها من الحصول على مقعد واحد في دائرة واحدة كانت فيها هذه القائمات موجودة على سطر في الجدول مباشرة على يمين إحدى القائمات الحزبية أو على قائمة مستقلة بعينها حصلت كلها على مقعد أو أكثر في تلك الدائرة وحصلت على مقاعد يساوي عددها أو يفوق العشرين مقعدا على المستوى الوطني. فيما عدا المقعد الوحيد التي تحصلت عليه، لم يمكنها عدد الأصوات الحاصلة عليه في بقية الدوائر التي ترشحت فيها من الحصول على أي مقعد و كان في الغالب ضعيفا.

ثانيا: قائمات المرشحين المستقلين التي حصلت كل منها على مقعد واحد كانت موجودة في ورقة التصويت على سطر في الجدول مباشرة على يمين إحدى القائمات الحزبية أو على قائمة مستقلة بعينها حصلت كلها على مقعد أو أكثر في تلك الدائرة أو حصلت على مقاعد تساوي أو تفوق العشرين مقعدا على المستوى الوطني في حين لم تحصل أي قائمة مستقلة ما عدى قائمة محددة بعينها على أي مقعد كلما كان وجودها في غير تلك المنطقة على ورقة التصويت (ملاحظة : حصلت إحدى القائمات المستقلة في قفصه على مقعد لما كانت موجودة على يمين قائمة حزبية معروفة لم تحصل على أي مقعد في دائرة قفصه ولكنها حصلت على عشرين مقعدا على المستوى الوطني)

ثالثا : حصول قائمة حزبية في دائرة بنزرت على ثاني مقعد لها وهي موجودة على يمين القائمة التي حصلت على أكثر المقاعد في تلك الدائرة وعلى المستوى الوطني

- هذه النتائج مرتبطة إلى حد بعيد بتأشير الناخبين على مرشحين لا يمثلون خيارهم الحقيقي وقد سمينا هذه الظاهرة " التصويت غير المقصود" حيث يصوت الناخب داخل مربع يقع على يسار القائمة التي اختارها فيحتسب للقائمة التي تقع مباشرة على يمين قائمة بعينها هي الأكثر ترشيحا وتصويتا و هي في الأصل خياره الحقيقي.

- ظهرت هذه النتائج في التراب الوطني فقط حيث كان التصويت ليوم واحد فقط ولم يتسن الإطلاع على الورقة والتنبيه على الناخبين وحيث تكثر نسبة الأمية ضمن الناخبين داخل الوطن على عكس الناخبين خارج الوطن.

- حسب المقياس الذي تم اعتماده في هذه الدراسة ارتبطت هذه الظاهرة أي " التصويت غير المقصود" بظاهرة الأصوات غير الصحيحة وبوضعية القائمات الأكثر حظا من التصويت العام ففي بعض الدوائر اختفت هذه الظاهرة تماما لأن القائمة التي حصلت على أكثر الأصوات لم يتعلق بها أي شك في مربع التصويت المخصص لها حيث أدت القرعة لوضعها في الجدول الأول على أقصى يمين الورقة أو على أقصى اليسار في الجدول الأخير بما لا يفسح مجالا للخطأ في المربع المخصص لها.

2-3- إثبات الظاهرة من خلال دراسة التشتت في نسب الأصوات

- نجح 18 حزبا و9 قائمات مستقلة في الحصول على مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي وفقا للجدول التالي :

أسماء القائمات التي حصلت على مقعدين أو أكثر	عدد المقاعد	أسماء القائمات التي حصلت على مقعد واحد (أحزاب)	اسماء القائمات التي حصلت على مقعد واحد (مستقلون)
حركة النهضة	89	حزب النضال التقدمي	المستقل
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	29	الحزب الليبرالي المغاربي	الأمل
حزب التكتل من أجل العمل والحريات	20	الحزب الدستوري الجديد	صوت المستقبل
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	حزب الأمة الديمقراطي الإجتماعي	النضال الإجتماعي
حزب المبادرة	05	حزب الأمة الثقافي الوحدوي	الوفاء للشهداء
حزب آفاق تونس	04	حزب العدالة والمساواة	العدالة
حزب العمال الشيوعي التونسي (البديل الثوري)	03	حزب الإتحاد الوطني الحر	الوفاء
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	02	حركة الوطنيين الديمقراطيين	من أجل جبهة وطنية تونسية
حركة الشعب	02	//////////////////////////////////////	//////////////////////////////////////
القطب الديمقراطي الحداثي (ائتلاف أحزاب)	05	//////////////////////////////////////	//////////////////////////////////////
قائمة العريضة الشعبية (مستقلون)	26	//////////////////////////////////////	//////////////////////////////////////
المجموع	201	8	8

جدول عدد 2: توزيع القائمات حسب عدد المقاعد المتحصل عليها

- عدد الأحزاب الذين تحصلوا على مقعد واحد هو ثمانية (8) وهو مساو لعدد قائمات المستقلين الحاصلة على مقعد واحد

- سبعة (7) أحزاب من بين الثمانية كانوا موجودين على ورقة التصويت في وضعية تؤدي إلى نوع من التصويت غير المقصود حيث كانوا كلهم موجودين مباشرة على يمين القائمة الفائزة والحاصلة على أعلى نسبة من أصوات الدائرة

- حزب واحد من الثمانية كان موجودا في وضعية مغايرة ولا يؤدي موقعه على ورقة التصويت لوضع يساهم في التصويت غير المقصود

- كل قائمات المرشحين المستقلين التي نجحت في دخول المجلس التأسيسي – ما عدا واحدة فقط- حصلت كل منها على مقعد واحد و كانت كلها موجودة في ورقة التصويت على سطر في الجدول مباشرة على يمين إحدى القائمات التي يفوق أو يساوي عدد مقاعدها العشرين مقعدا على المستوى الوطني

- لتيسير الجوانب الحسابية من الدراسة نرمز للقوائم المستفيدة أي " المدينة" لظاهرة "التصويت الغير مقصود" بالحرف **D** أي **Debtor** ونرمز للقائمة "الدائنة" التي "خسرت" هذه الأصوات بالحرف **C** أي **Creditor** وفقا للجدول التالي:

التصنيف	*القائمات "الدائنة" Creditors	
	الإسم	**الرمز
أحزاب	حركة النهضة	C_1
	التكتل الديمقراطي	C_2
مستقلون	العريضة الشعبية	C_3
	*القائمات "المدينة" Debtors	
	الإسم	**الرمز
أحزاب	النضال التقدمي	D1
	الليبرالي المغاربي	D_2
	الدستوري الجديد	D_3
	الأمة الديمقراطي الاجتماعي	D_4
	الأمة الثقافي الوحدوي	D_5
	العدالة والمساواة	D_6
	الإتحاد الوطني الحر	D_7
مستقلون	الوفاء	D_8
	الأمل	D_9
	صوت المستقبل	D_{10}
	النضال الاجتماعي	D_{11}
	الوفاء للشهداء	D_{12}
	من أجل جبهة وطنية	D_{13}
	العدالة	D_{14}
	المستقل	D_{15}

جدول عدد3 : ترميز القائمات من نوع " D" و"C" موضوع الدراسة

*** : حسب ما اقتصرت عليه هذه الدراسة - ** : هذا ترميز خاص بهذه الدراسة ليس له علاقة برموز القائمات في الانتخابات**

- فيما يلي ندرس معدل درجة تشتت نسب التصويت التي حصلت عليها القائمات "D"خارج دائرة النجاح ونبين أن نسبة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من هذا النوع في دائرة النجاح والتي نرمز إليها بالدائرة "S" إنما هي **"قيمة شاذة"** تثبت فرضية وجود ظاهرة التصويت غير المقصود.
- يبين الجدول الموالي -عدد4 - بوضوح تدني نسب التصويت للقائمات "D" خارج الدائرة "S" بالنسبة لكل قائمة. ليس هذا فقط بل يثبت العامود القبل الأخير من الجدول ضعف مستوى تشتت نسب التصويت على الدوائر الأخرى مما يؤكد عدم وجود اعتبارات تفضيلية للناخبين الذين صوتوا لهاته القائمات على أساس الدوائر وأن المنحى العام هو الضعف الشديد للتصويت لهاته القائمات بدون تفاضلية حيث تراوحت معدلات التصويت بين 0.09% و1.66% وحيث لم يبلغ مدى التشتت أكثر من 1.89 و لم يبلغ الانحراف المعياري أكثر من 1.38 وكان في 13 حالة على 14 أصغر من 0.71%.
- يبرز العامود الأخير من الجدول الفرق الواضح بين معدل نسب التصويت خارج الدائرة"S " و داخلها مما يقوي من احتمال حدوث نوع من التصويت غير المتطابق مع التوقعات ندعي أنه ناتج عن خطأ في تصميم ورقة التصويت ولا يعبر عن الخيار الحقيقي للناخب وأسميناه ب"التصويت غير المقصود".

القائمة	عدد دوائر الترشح	دائرة النجاح "S"	الوضعية على ورقة التصويت	مؤشرات تشتت نسب التصويت خارج الدائرة "S"			ج =نسبة التصويت في الدائرة " S "
				أ=المتوسط Mean	المدى Range	ب=الانحراف المعياري SD	
D_1	07	تونس1	C_1 D_1	0.39	0.61	0,23	2.71
D_2	18	أريانة	C_1 D_2	0.26	0.44	0.13	3.21
D_3	10	منوبة	C_1 D_3	0.72	1.28	0.45	4.14
D_4	11	بن عروس	C_1 D_4	0.56	1.47	0.48	2.33
D_5	02	المنستير	C_1 D_5	0.26	0.00	0.00	2.47
D_6	03	المهدية	C_1 D_6	0.39	0.09	0.06	4.33
D_7	25	سليانة	C_1 D_7	1.41	1.89	0.71	5.70
D_8	08	القصرين	C_1 D_8	0.61	0.72	0.30	3.59
D_9	07	الكاف	C_1 D_9	0.44	1.00	0.37	6.34
D_{10}	03	صفاقس2	C_3 D_{10}	1.17	1.96	1.38	5.95
D_{11}	05	جندوبة	C_1 D_{11}	0.27	0.33	0.15	3.52
D_{12}	04	توزر	C_1 D_{12}	0.50	0.99	0.55	5.45
D_{13}	06	قابس	C_1 D_{13}	0.29	0.35	0.14	5.09
D_{14}	06	قفصة	C_2 D_{14}	0.70	1.66	0.70	3.33
D_{15}	01	سيدي بوزيد	C_3 D_{15}	------	------	-------	8.77

جدول عدد 4: إبراز ضعف التصويت وضعف تشتته بالنسبة للقائمات "D" خارج "دوائر النجاح"

- نثبت إحصائيا كذلك وجود هذا النوع من التصويت بدراسة درجة تغير مؤشر التشتت الرئيسي (الانحراف المعياري) كلما تم احتساب نسبة التصويت في الدائرة «S» مثلما يظهر في الرسم البياني التالي:

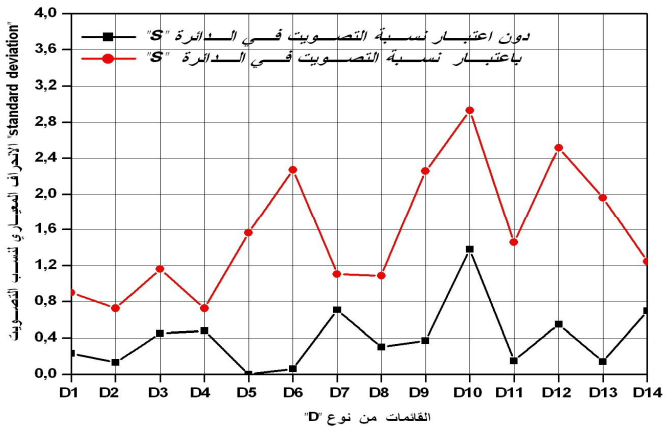

رسم بياني عدد 3: أثر نسبة التصويت في الدائرة "S" على مقياس تشتت نسب الأصوات للقائمات "D"

- يظهر الرسم البياني عدد 3 التغير الكبير في مقياس التشتت الذي يحدثه إدخال نسبة التصويت في الدائرة "S" على قيمة الانحراف المعياري وهو ما يثبت أن هذه النسبة هي " قيمة شاذة" حصلت بسبب خارج عن اعتبارات التصويت المتعلقة بخيارات الناخبين في تلك الدائرة ولا يمكن تفسيرها إلا بحدوث تصويت "غير مقصود". ويعزز هذه الفرضية موقع القائمات المعنية على ورقة التصويت كما هو مبين في الجدول عدد4 .

3-3- مقاربة إحصائية لاحتساب "التصويت غير المقصود"

- أحد المنطلقات التي تقوم عليها هذه المقاربة هو افتراض أن التقدير الموضوعي لنسب التصويت في الدائرة "S " بالنسبة للقائمات " D "- في حالة كانت آلية التصويت على ورقة الاقتراع لا تؤدي إلا أي خلط - يجب ألا يؤثر على تشتت نسبة التصويت في بقية الدوائر. وهذا يؤدي إلى الاختيار بين عمليتين :إما خصم الانحراف المعياري من المتوسط أو إضافته للمتوسط واعتبار ما حصلنا عليه هو النسبة المفترضة للتصويت للقائمة "D" في الدائرة "S"

- إحصائيا اخترنا أن يكون التقدير الكمي لنسبة التصويت المتوقعة منطقيا لقائمة «D» في الدائرة "S" هو حاصل جمع المتوسط مع الانحراف المعياري للتشتت في نسب التصويت في الدوائر الأخرى.

- بالتالي يكون التقدير الكمي لنسبة التصويت "غير المقصود" والذي نرمز إليه بالحرف "د" حسب الصيغة التالية

د = ج – (أ + ب)

حيث :

- أ: متوسط نسب التصويت للقائمة "D" خارج الدائرة "S"
- ب: الانحراف المعياري لنسب التصويت للقائمة "D" خارج الدائرة "S"
- ج: نسبة التصويت المصرح بها في الدائرة "S "
- د: تقدير نسبة التصويت"غير المقصود" للقائمة "D" في الدائرة"S"

- بالنسبة للقائمة "الدائنة" (Creditor) تعتبر هذه النسبة من الأصوات عائدة إليها بما اعتبرناه "افتراض قصد الناخب" (supposed elector intention)من التصويت في الدائرة " S" و بالتالي تضاف إلى النسبة المتحصل عليها فعليا في عملية إعادة توزيع الأصوات على أساس "قصد الناخب" وهو في نظرنا الأقرب لخيار الناخب حيث نسعى نظريا لإبطال التأثير السلبي لعوامل تصميم ورقة الاقتراع على خيارات الناخبين.

4-3- إعادة توزيع الأصوات "نظريا"

- يجمل الجدول الموالي تقدير نسب التصويت " غير المقصود" للقائمات "D" في الدوائر "S" وإعادة توزيع الأصوات بين هذه القائمات والقائمات الدائنة "C" على أساس الإبطال النظري لهذا النوع من التصويت:

الدائرة "S"	د =نسبة التصويت غير المقصود	هـ= مجموع كل الأصوات	و=عدد الأصوات "غير المقصودة" و= د*هـ	توزيع الأصوات المصرح به بين القائمتين "D" و "C"		إعادة التوزيع نظريا بعد إبطال أثر التصويت غير المقصود	
تونس1	2.09	216605	4527	D_1	C_1	D_1	C_1
				5871	94834	1344	99361
أريانة	2.82	206015	5809	D_2	C_1	D_2	C_1
				6621	71170	812	76979
منوبة	2.97	140760	4180	D_3	C_1	D_3	C_1
				5826	53457	1646	49277
بن عروس	1.29	241912	3120	D_4	C_1	D_4	C_1
				5697	99489	2577	102609
المنستير	2.21	211130	4666	D_5	C_1	D_5	C_1
				5219	65800	553	70466
المهدية	3.88	140653	5457	D_6	C_1	D_6	C_1
				6088	40738	631	46195
سليانة	3.58	78216	2800	D_7	C_1	D_7	C_1
				4457	20135	1657	22935
القصرين	2.68	141361	3788	D_8	C_1	D_8	C_1
				5070	40971	1282	44759
الكاف	5.53	94907	5248	D_9	C_1	D_9	C_1
				6021	23013	773	28261
صفاقس2	3.40	223841	7610	D_{10}	C_3	D_{10}	C_3
				13320	19107	5710	26717
جندوبة	3.10	134743	4177	D_{11}	C_1	D_{11}	C_1
				4739	33150	562	37327
توزر	4.40	46633	2051	D_{12}	C_1	D_{12}	C_1
				2540	18944	489	20995
قابس	4.66	145977	6802	D_{13}	C_1	D_{13}	C_1
				7436	73338	634	80140
قفصة	1.93	126834	2448	D_{14}	C_2	D_{14}	C_2
				4225	2008	1777	4456
سيدي بوزيد	*7.86	138786	10908	D_{15}	C_3	D_{15}	C_3
				12172	48665	1264	59573

جدول عدد 5 : تقدير نسب التصويت " غير المقصود" للقائمات "D" في الدوائر "S" وإعادة توزيع الأصوات على أساس الإبطال النظري لتأثير الأخطاء المرتبطة باختيار مربع التصويت في ورقة التصويت

***: تم حساب نسبة التصويت غير المقصود في هذه الحالة بخصم مجموع معدل نسب التصويت والانحراف المعياري لسلسلة نسب التصويت لباقي قائمات المستقلين التي لم تفز في الدائرة من نسبة التصويت المصرح بها للقائمة D_{15} و التي لم تترشح إلا في دائرة واحدة وهو ما لا يسمح باستعمال الصيغة التي اعتمادها بالنسبة لباقي القائمات والتي سبق شرحها.**

- كذلك مكنتنا هذه المقاربة من تبين توزيع نسب التصويت حسب قصد الناخب بالنسبة لكل قائمة من القائمات المعنية كما هو واضح في الرسم البياني عدد 4. وتجدر الإشارة على أن هذه الدراسة اقتصرت فقط على ما قدره 95355 صوتا هي جملة الأصوات المسندة لعينة القائمات من نوع "D" التي تمت دراستها.

- يبين الرسم البياني عدد4 غلبة التصويت "غير المقصود" بالنسبة لكل القائمات المعنية بهذه الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 77% وكانت أدنى نسبة لهذا النوع من التصويت هي 54 % (بن عروس) و أعلاها هي 91% (قابس)

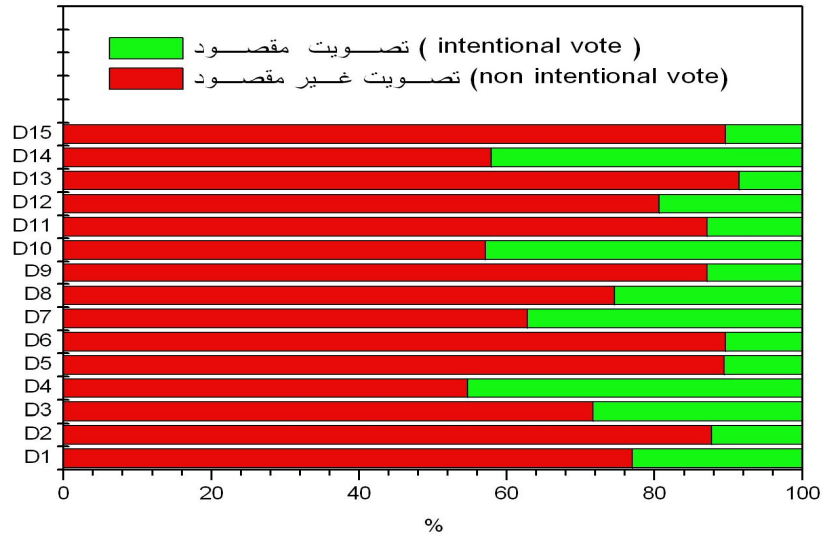

رسم بياني عدد4: توزيع النسبة المئوية للتصويت للقائمات "D" حسب تقدير "قصد" الناخبين

- من ناحية أخرى يؤدي إعادة توزيع المقاعد على أساس ما اعتبرناه تقديرا لـ"قصد" الناخبين إلى تغير شديد في نسب التصويت للقائمات "الدائنة" من نوع "C" إلى حد يقلب ترتيب القائمتين مثلما هو الحال في دائرة قفصة كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

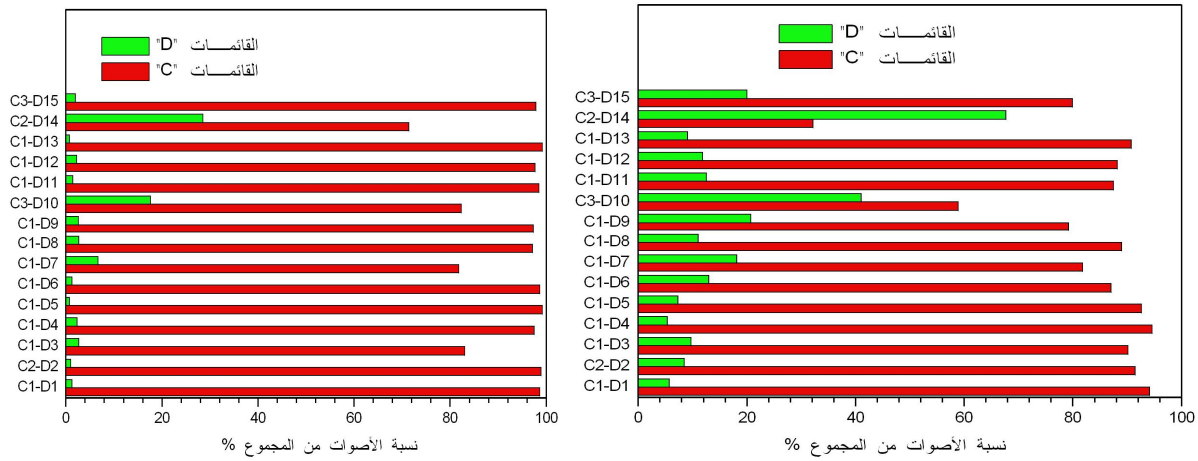

رسم بياني عدد 5 : توزيع نسب أصوات الناخبين من مجموع المصوتين للقائمتين قبل المعالجة (يمين) وبعد معالجتها بإبطال أثر التصويت غير المقصود(يسار)

5-3- إعادة توزيع المقاعد " نظريا"

- أدت هذه النتائج الجديدة إلى إعادة توزيع المقاعد داخل المجلس المنتخب "نظريا" على أساس إبطال التصويت غير المقصود الناتج عن طريقة تصميم ورقة الاقتراع وقد أظهر عدم "حصول" 14 قائمة من 15 قائمة كانت موقع اهتمام رئيسي لهذه الدراسة على أي مقعد. فأصبح المجلس المنتخب متكونا نظريا من ممثلي 13 قائمة عوضا عن 27 قائمة وفقا للنتائج المعلنة.

- على عكس التوقعات كانت درجة استفادة القائمات "الدائنة" من نوع "C" التي استعادت نظريا حسب هذه المقاربة دينها من أصوات الناخبين التي ذهبت بغير قصد للقائمات المدينة من نوع "D" استفادة ضعيفة حيث لم تحصل حركة النهضة على سبيل المثال التي استعادت 52625 صوتا إضافيا من جملة 73591 صوتا "غير مقصودا" إلا على مقعدين إضافيين من 14 مقعدا وقع إعادة توزيعها بحكم النظام الانتخابي مثلها مثل قائمة العريضة الشعبية التي استعادت بدورها مقعدين و 18518 صوتا

- مكّن النظام الانتخابي قائمات أخرى من الاستفادة من إعادة توزيع الأصوات نظريا دون أن تكون معنية باستعادة أصوات غير مقصودة – على الأقل فيما يخص هذه الدراسة- وأكثرها استفادة قائمة الحزب الديمقراطي التقدمي كما هو مبين في الجدول التالي:

أسماء القائمات	عدد المقاعد المصرح به	إعادة التوزيع نظريا	ملاحظات
حركة النهضة	89	91	إضافة مقعد عن تونس1 و مقعد عن أريانة
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	29	30	إضافة مقعد عن سليانة
حزب التكتل من أجل العمل والحريات	20	21	إضافة مقعد في قفصة
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	19	إضافة مقعد عن المهدية ومقعد عن الكاف ومقعد عن قابس
حزب المبادرة	05	05	----------
حزب آفاق تونس	04	06	إضافة مقعد عن أريانة ومقعد عن المنستير
حزب العمال (البديل الثوري)	03	03	----------
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	02	02	----------
حركة الشعب	02	02	----------
القطب الديمقراطي الحداثي (ائتلاف)	05	07	إضافة مقعد عن منوبة ومقعد عن جندوبة
قائمة العريضة الشعبية (مستقلون)	26	28	إضافة مقعد عن سيدي بوزيد ومقعد عن توزر
حركة الوطنيين الديمقراطيين	01	02	إضافة مقعد عن القصرين
صوت المستقبل	01	01	----------
المجموع	203	217	14

جدول عدد6: إعادة توزيع المقاعد "نظريا" بعد خصم تأثير التصويت غير المقصود

6-3- دراسة الارتباط بين نسبة "التصويت غير المقصود" ونسبة الأصوات غير الصحيحة

- نحاول تحليل العلاقة و البحث عن صيغة ارتباط بين المتغيرين التاليين :

* **المتغير الأول**: عدد الأصوات غير الصحيحة في الدوائر التي نجحت فيها الأحزاب ذات المقعد الواحد وهي عمليا مجموع الأوراق البيضاء والملغاة وبالنظر للظروف التي حفت بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي فإن السياق العام لهذين النوعين من أوراق التصويت غير المسندة لأي من الأحزاب يجعلنا نميل إلى اعتبارها عمليات غير مقصودة في الغالب وخارج خيارات الناخب و ناتجة عن اختلاط الأمر على الناخب في فهم الإجراءات وهي نفس العوامل التي أدت لـ"التصويت غير المقصود"

* **المتغير الثاني**: نسبة "التصويت غير المقصود" التي توصلنا إلى تقديرها آنفا

- سنحاول استخدام طرق التحليل الإحصائي وتحديدا طريقة الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين المذكورين آنفا والذين يمكن إظهار توزيعهما في الجدول والرسم البياني التاليين:

-

الدائرة "S"	ز= نسبة الأصوات غير الصحيحة	د = نسبة التصويت غير المقصود
تونس1	5.09	2.09
أريانة	4.41	2.82
منوبة	6.61	2.97
بن عروس	4.01	1.29
المنستير	4.03	2.21
المهدية	6.82	3.88
سليانة	9.58	3.58
القصرين	8.97	2.68
الكاف	9.24	5.53
صفاقس2	3.57	3.40
جندوبة	*12.42	3.10
توزر	5.72	4.40
قابس	5.30	4.66
قفصة	4.93	1.93
سيدي بوزيد	*8.21*	*7.86*

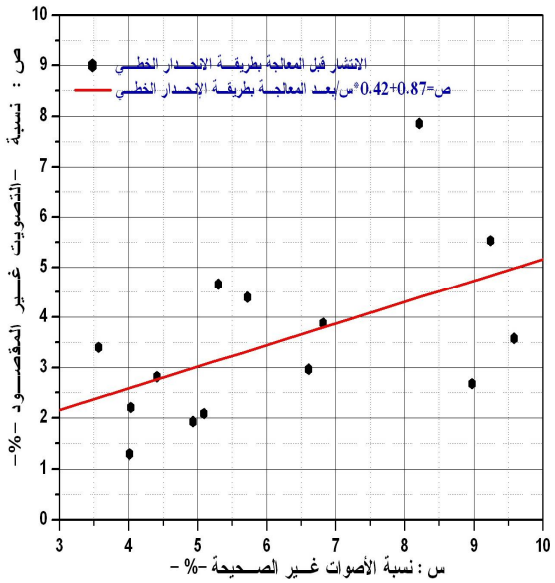

رسم بياني عدد 7: شكل الانتشار بين نسبة الأصوات غير الصحيحة ونسبة "التصويت غير المقصود "

و تحليل الارتباط بين المتغيرين باستخدام طريقة الانحدار الخطي :

** لم يقع اعتماد هذه النسبة لتباعدها الكبير وتأثيرها على انتشار باقي النسب*

جدول عدد7: دراسة الارتباط بين نسبة الأصوات غير الصحيحة ونسبة الاصوات "غير المقصودة" من الناخبين

- أدى تحليل العلاقة بين المتغيرين إلى إظهار علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة حيث معامل الارتباط **r** يساوي **0.53**

- أدي التحليل الإحصائي الذي تم على عينة النتائج المعنية بهذه الدراسة إلى استنتاج صيغة طردية خطية لترابط المتغيرين كالتالي :

نسبة التصويت غير المقصود= 0.87 + نسبة الأصوات غير الصحيحة X 0.42

5- دراسة نقدية لمقاربة الإثبات و التقدير الكمّي لظاهرة التصويت غير المقصود

5-1 -الطرح النقدي: يمكن اعتبار المقاربة التي تم استعمالها في هذه الدراسة من أجل إبراز حدوث ظاهرة التصويت غير المقصود ومن حيث محاولة إيجاد صيغة إحصائية لتقدير نسبته مقاربة تتجاهل إلى حد ما احتمال التمايز الحاد الموضعي لحظوظ القائمات في دائرة بعينها تتمتع فيها القائمة برصيد من الناخبين يجعل نسبة التصويت التي تحصل عليها في تلك الدائرة فعلا نسبة استثنائية يمكن أن نعتبرها قيمة شاذة في سلسلة نتائج الحزب في الدوائر الأخرى وهو ما يشكل طرحا نقديا لما ورد في الدراسة من اعتبار "القيمة الشاذة' لنسبة التصويت في دائرة النجاح وتأثيرها الشديد على مؤشرات تشتت سلسلة قيم نسب التصويت في الدوائر الأخرى دليلا على وجود نوع من التصويت غير المقصود.

5 -2- دفع الطرح النقدي:

ندفع بأمرين :

- **أولا:** لا تستند المقاربة المعتمدة في هذه الدراسة من أجل إثبات وجود التصويت غير المقصود لاعتبارات التغير الحاد في نسبة التصويت فقط بل أيضا إلى ارتباط ذلك التغير في كل حالات الدراسة(وهي 15 قائمة فازت كلها بمقعد واحد) بموضع اسم القائمة المعنية على ورقة التصويت بما يؤدي بوضوح لاختلاط الأمر على الناخب في اختيار مربع التصويت بين القائمة المعنية وقائمة أخرى هي في كل الحالات قائمة تحصلت على نسب عالية من التصويت في تلك الدائرة وعلى المستوى الوطني وفي الغالبية العظمى للحالات كانت هي الحاصلة على أكثرية الأصوات في الدائرة بفارق كبير عمن يليها.

- **ثانيا :** هناك حالة وحيدة فازت فيها قائمة حزبية بمقعد واحد في دائرة دون أن تكون في موضع الاستفادة من اختلاط الأمر على الناخبين بسبب التصميم وهي قائمة حركة الوطنيين الديمقراطيين في دائرة جندوبة وفي هذه الحالة بالذات لم تشكل نسبة التصويت قيمة شاذة في سلسلة نسب التصويت وليس لها تأثير واضح على مؤشرات التشتت لسلسلة نسب التصويت التي حصلت عليها القائمة في باقي الدوائر. وهو ما يعزز عناصر الدعم للمقاربة التي تم استعمالها في هذه الدراسة وليس العكس. ويبين الرسم البياني الموالي تشتت نسب التصويت في دوائر الترشح لقائمة حركة الوطنيين الديمقراطيين في مقارنة مع قائمة النضال الاجتماعي المشار إليها ب"D_{11} " وقد فازت كلا القائمتين بمقعد واحد في نفس الدائرة.

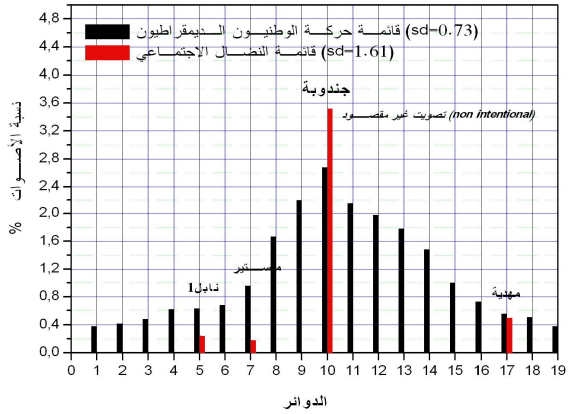

رسم بياني عدد 7: مقارنة لنسب التصويت ومؤشرات التشتت لقائمتين فازت كل منهما بمقعد واحد في نفس الدائرة

6- خاتمة واستنتاجات

- أجمع المراقبون والملاحظون على نجاح تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تونس 2011 ولكنهم أثاروا عددا من مظاهر الإخلال الفني التي طبعت هذه الانتخابات لعل أهمها مسألة تصميم ورقة الاقتراع وعدم إتاحتها للناخبين في الوقت المناسب قبل الاقتراع. وبالرغم من أن هذا الأمر يعد مهما جدا لأنه يتعلق بإمكانية أن تكون هذه الأخطاء أثرت على خيار عدد من الناخبين إلا أنه لم يلق حظه من الدرس.

- كان هناك شعور لدى أغلب الملاحظين أن بعض النتائج لم تكن منطقية بالنظر إلى التوجهات العامة للناخبين التي بدت جلية للعيان وكانت بعض النتائج المرتبطة بموضع القائمات على ورقة التصويت تشكل استثناء موضعيا حادا "singularity" في مجموع النتائج بحيث أدت إلى تمثيلية غير مطابقة كليا لنوايا الناخبين بإفراز نجاح عدد من المرشحين ما كان لهم أن ينجحوا لولا هذه الأخطاء حتى في ظل النظام الانتخابي نفسه المبني على القائمة النسبية المغلقة وبدون نسبة. ويعد هذا انتقاصا من المعايير الدولية التي إن طبقت بصرامة ودقة يجب أن تؤدي إلى شرعية تامة للمجالس المنتخبة

- تصدت هذه الدراسة لهذه الظاهرة من أجل إثباتها علميا ومن أجل التقدير الكمي من خلال طرق التحليل الإحصائي ومقارنة تشتت نسب التصويت للقائمات الحاصلة على مقعد واحد والتي كانت في موضع على ورقة التصويت يؤدي إلى خلط بينها وبين قائمة مرشحة بقوة تقع على يسارها مباشرة.

- أظهرت الدراسة تأثيرا واضحا وجليا لأخطاء التصميم ونقص التثقيف بعدم إتاحة ورقة التصويت للناخبين قبل الاقتراع على تعبير الناخب عن خياره وبالتالي على التمثيلية الحقيقة للمرشحين الناجحين.

- أدت الطريقة المتبعة للتقدير الكمي لظاهرة التصويت غير المقصود إلى إثبات أن هذه القائمات استفادت من هذا النوع من التصويت بنسب متفاوتة و بمعدل 77 بالمائة من جملة الأصوات التي احتسبت لهذه القائمات

- مكنت الطريقة المعتمدة لإبطال أثر تصميم ورقة التصويت إلى نتائج جديدة مكنت من إعادة توزيع المقاعد داخل المجلس المنتخب "نظريا" على أساس إبطال التصويت غير المقصود الناتج عن طريقة تصميم ورقة الاقتراع وقد تبين عدم "حصول" 14 قائمة من 15 قائمة كانت موقع اهتمام رئيسي لهذه الدراسة على أي مقعد فأصبح المجلس المنتخب مكونا نظريا من ممثلي 13 قائمة عوضا عن 27 قائمة.

- تبين وجود هذه الظاهرة على الأقل في خمسة عشر دائرة من 27 دائرة داخل الوطن وأدت إلى " نجاح غير مقصود " لـ 14 عضوا على الأقل من 199 عضوا من داخل التراب الوطني أي بما نسبته 7%

- على عكس التوقعات كانت درجة استفادة القائمات "الدائنة" التي استعادت نظريا حسب هذه المقاربة "دينها" من أصوات الناخبين التي ذهبت بغير قصد للقائمات المدينة استفادة ضعيفة حيث لم تحصل حركة النهضة على سبيل المثال التي استعادت 52625 صوتا إضافيا من جملة 73591 صوتا "غير مقصودا" إلا على مقعدين إضافيين من 14 مقعدا وقع إعادة توزيعها على أساس النظام الانتخابي المعتمد في حين تم إضافة ثلاثة مقاعد للحزب الديمقراطي التقدمي رغم أنه لم يكن من القائمات الدائنة حسب ما اقتصرت عليه هذه الدراسة حيث لم يتم التطرق إلا لحالات القائمات الحاصلة على مقعد واحد والتي بدت مستفيدة من وضعيتها على الورقة.

- أدى سوء تصميم ورقة الاقتراع والقرارات المتعلقة بالتثقيف الانتخابي داخل إدارة الانتخابات ومع الشركاء إلى تأثير مهم على نتائج الانتخابات بما يؤثر بدوره على درجات التمثيلية الحقيقة للناخبين وشرعية المؤسسات المنتخبة

- يجدر أن تتجه جهود الفنيين في مجال تصميم ورقة الاقتراع إلى مزيد من البحث أيضا في تحسين سبل تأمينها من التلاعب بما يدفع المسؤولين إلى إتاحة نموذج حقيقي منها للناخبين في الوقت اللازم دون تردد.

- أظهرت نتائج الدراسة علاقة ارتباط بين نسبة التصويت الغير مقصود ونسبة الأصوات غير الصحيحة وهو ما يؤكد مرة أخرى أنهما يصدران عن مشكلة واحدة وهي ضعف الثقافة الانتخابية لدى عدد مهم من الناخبين فالعمل فنيا على إتاحة الاقتراع للجميع بزيادة أعداد مكاتب الاقتراع وتطوير تقنيات التسجيل لا يعد كافيا إذا لم يرافقه العمل على مزيد تثقيف الناخبين وتسهيل عمليات التصويت حتى يتم التنقيص من ضياع أصوات هي خيارات حقيقية للناخبين لم يتم التعبير عنها بالطرق الصحيحة.

انتهى

هادي طرابلسي